مدار الاسرائيلي المنتهد

الثلاثاء ٢٠٢٢/١/٤ الموافق ١ جمادى الآخرة ١٤٤٣ هـ العدد ٥٢١ السنة التاسعة عشرة

ملحق أسبوعي يوزع الكترونياً يصدر عن

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

قراءة في دراسة إسرائيلية جديدة: نماذج «حلّ الدولة الواحدة» وفُرص تطبيقها!

صفحة (٢)

بعد بناء «جدار غزة» الحديدي: إسرائيل تتحوّل إلى «رائدة» في مجال صناعة الجدران العازلة!

صفحة (٤)

صورة تجمع نتنياهو وكاتس في حزيران الماضي. (وكالات)

«القانون النرويجي» غيّر أنماط العمل البرلماني في الكنيست الإسرائيلي، والمعركة في الليكود بدأت تسخن!

كتب برهوم جرايسي:

تمثل أحد أبرز المتغيرات في الكنيست الإسرائيلي، ابتداء من العام المنصرم ٢٠٢١، بعد أربع جولات انتخابية في غضون ٢٣ شهرا، وآخرها شهر آذار الماضي، في توسيع نطاق ما يسمى «القانون النرويجي»، الذي يجيز استقالة وزير من عضوية البرلمان، ليدخل نائب من حزبه مكانه، مع حقه بالعودة لمقعده البرلماني، في أي وقت، أو في حال استقالته من الحكومة، إذ أن هذا النمط منح الائتلاف استقرارا في الحضور في الكنيست لمواجهة المعارضة، إلى جانب متغيرات واضحة في أجواء العمل البرلماني، مقارنة مع ما سبق. في المقابل، يبدو أن المعركة في الليكود بدأت تسخن، بمبادرة رئيسه بنيامين نتنياهو الذي «فتح النار» على منافسيه المفترضين.

«القانون النرويجي»

بدأ الكنيست في تطبيق هذا النمط، الذي تأسس في النرويج منذ سنوات طويلة، في العام ٢٠١٥، حينما كان ائتلاف حكومة بنيامين نتنياهو، بعد انتخابات ذلك العام، يرتكز على ٦١ نائبا، من أصل ١٢٠ نائبا، ما يجعل كل الوزراء مقيدين خلال عملهم الوزاري بأيام عمل الهيئة العامة للكنيست، وبشكل خاص يومي الاثنين والأربعاء أسبوعيا، والمخصصين للتشريعات الحكومية والخاصة.

وكان تطبيق القانون جزئيا في العام ٢٠١٥، بحيث شمل ما بين ٦ إلى ٨ وزراء، من أصل قرابة ٢٤ وزيرا. وعند تشكيل حكومة نتنياهو التالية في العام ٢٠٢٠، بشراكة مع حزب «أزرق أبيض» برئاسة بيني غانتس، كان الائتلاف أيضا ضيقا نسبيا، وجرى توسيع القانون قليلا، ليشمل عددا أكبر من الوزراء، المسموح لهم بالاستقالة من عضوية الكنيست.

أما الحكومة الحالية، التي ترتكز هي الأخرى على ٦١ نائبا من أصل ١٢٠ نائبا، فقد عملت على توسيع كبير للقانون، ما فسح المجال لاستقالة ٢٠ وزيرا من أصل ٢٨ وزيرا، ونائب وزير من أصل ٦ نواب وزراء، من عضوية الكنيست، في حين أن وزيرا واحدا، نحمان شاي، من حزب العمل، هو أصلا ليس عضو كنيست.

وهذا يعني أن ٢١ عضو كنيست يجلسون على مقاعدهم بشكل مؤقت، إذ أن أحدا منهم لم يفز بمقعد برلماني، وفق النتائج النهائية للانتخابات، وبدأوا يدخلون للكنيست تباعا، بحسب استقالة الوزراء من حزبهم من عضوية الكنيست. وكل واحد منهم لا يعرف مستقبله البرلماني، ومصيره مرتبط بقرار الوزير المستقيل، في حال قرر إنهاء منصبه الوزاري، أو في حال استقالت الحكومة كلها. بكلمات أخرى، فإن أيا من هؤلاء النواب ليس حرا في مقعده البرلماني، وبالتالي فإنه مقيّد أكثر من غيره بقرارات الحكومة، ولا احتمال أمامه لأن يتمرد ويعترض على أي قرار، ويهدد بالتصويت ضده، لأنه في هذه الحالة قد يفقد منصبه، بأن يقرر الوزير الذي استقال من الكنيست العودة مباشرة إلى مقعده لينهي حالة التمرد، التي من شأنها أن تهدد الأغلبية الهشة للائتلاف.

عمليا، فإن التركيبة البرلمانية من حيث الائتلاف أمام واقع جديد لم يعرفه الكنيست من قبل، من حيث مدى تماسك الائتلاف على مستوى النواب، إذ أن احتمالات الانشقاقات والخلافات داخل الكتلة البرلمانية قد تراجعت، ما يؤثر تلقائيا على قراءة مستقبل الحكومة، إذ يجب أخذ هذا الجانب بالحسبان.

ويشار إلى أن هذا التطبيق لـ«القانون النرويجي» هو بموجب قانون مؤقت، مرتبط بعمر الحكومة الحالية، وفق سلسلة قوانين مؤقتة أقرها الكنيست لضمان ثبات الائتلاف الحالي. ويبقى السؤال، حول مدى استخدام كل حكومة مقبلة هذا التطبيق الواسع للقانون وتحويله لقانون ثابت.

واجهت الحكومة عند تشكيلها انتقادات في وسائل الإعلام، بسبب الكلفة العالية لتطبيق القانون لأن الأمر يتعلق بإضافة كلفة ٢١ عضو كنيست جديد، إذ أن الوزراء يتلقون رواتبهم كوزراء، ويضاف لهم الآن ٢١ عضو كنيست، مع طواقم مساعدين لكل واحد منهم، عدا الصرف الخاص بعمل كل عضو كنيست، وهذا يعني سنويا كلفة إجمالية تقارب ٣٦ مليون شيكل سنويا (١١,٥ مليون دولار)، وفي حال صمدت الحكومة لأربع سنوات، فإن هذا يعني إجمالي صرف ١٤٤ مليون شيكل (٤٦ مليون دولار).

وسيكون الاستمرار بتطبيق هذا القانون مستقبلا، منوطا بحجم الحكومة التي ستنشأ، فإذا كانت ذات أغلبية هشة، فإنها ستواصل العمل بالقانون، وفي حال كانت ذات أغلبية واضحة، لنقل من ٦٥ نائبا وما فوق، فإنها ستواجه انتقادات أكبر، في حال قررت الاستمرار بتطبيق «القانون النرويجي» بالتوسيع القائم.

ظهرت في سنوات الألفين الأولى أفكار تبعتها مداولات لزيادة أعضاء الكنيست الـ ١٢٠، بنحو ٣٠ عضو كنيست آخر، بادعاء أن عدد المواطنين ازداد عدة أضعاف منذ العام ١٩٤٨، وحتى بدأ الحديث حول مدى جاهزية مبنى الكنيست لاستيعاب ٣٠ عضو كنيست جديد، وها هو الآن ثبت أن المقاعد موجودة في الهيئة العامة، وكذا المرافق. إلا أن هذا الملف تم طيّه لعدة أسباب، من بينها الكلفة العالية لهذه الزيادة. وزيادة كهذه، لو حصلت، ما كانت ستلغي يوما إمكانية تشكيل حكومة بأغلبية نائب واحد ما يعني العودة إلى ذات الدوامة.

مستقبل الحكومة

وعودة لما ذكر هنا، فإنه مع انتهاء العام ٢٠٢١ ومرور نحو ٧ أشهر على عمل الحكومة، لا تبدو هناك أزمات في الحكومة من شأنها أن تهدد وجودها، وكما يبدو لأشهر طويلة من الآن إلا إذا ظهرت مفاجآت لا مؤشر لها حاليا.

ويساهم في هذا المشهد ليس «القانون النرويجي» فقط بل أساسا إدراك جميع الكتل البرلمانية الثماني التي تشكل الائتلاف الحالي، حقيقة أنها تقف كلها على سجادة ضيقة واحدة، وأي اهتزاز فيها، سيقود إلى خسائر حزبية لجميع الكتل بدون استثناء، إن كانت خسائر في القوة البرلمانية، في حال تم حل الكنيست والتوجه لانتخابات جديدة، أو من حيث المكانة في سدة الحكم، التي تحظى بها كل واحدة من الكتل، التي باستثناء واحدة منها كلها كتل صغيرة، حازت على مكانة حكومية كبيرة.

وجعل هذا الإدراك في الكتل الثماني كل واحدة منها تعرف مصلحة وحدود الكتل الأخرى، ولذا فهي تسعى لضمان الحد الأدنى المطلوب من كل واحدة منها، في حين أن كتلتي ميرتس، التي تمثل ما يسمى «اليسار الصهيوني»، والقائمة العربية الوحدة، تبدوان كمن تتمسكان بطرف «السجادة»، كي لا تقعا مقابل مكاسب هامشية.

فكتلة ميرتس، التي كانت تظهر وكأنها «مقاتلة برلمانيا» ضد سياسات اليمين الاستيطاني، تتماشى حاليا مع كل هذه السياسات، وتصمت على كل مشاريع الاستيطان، واعتداءات المستوطنين، وصولا إلى مشاركة وزراء ميرتس في جلسة حكومتهم في مرتفعات الجولان السوري المحتل، في الأسبوع الماضي، بهدف إقرار خطة لمضاعفة الاستيطان هناك.

أما كتلة القائمة العربية الموحدة، بزعامة عضو الكنيست منصور عباس، فإنها تظهر تباعا، كمن تتخلى عن كل ثوابت المواقف الوطنية الفلسطينية، وبرز هذا في الأيام الأخيرة بتكرار تصريحات منصور عباس ودعواته للرضوخ لتعريف إسرائيل لنفسها «دولة يهودية»، وتأييد نواب الكتلة الأربعة لثلاثة قوانين عسكرية، أحدها يواصل تجنيد الجيش لقمع الأسرى في السجون الإسرائيلية.

في حال استمر استقرار الحكومة الحالية، فإن هذا سينقل الأنظار إلى محطتين مقبلتين: الأولى في النصف الثاني من العام الجديد ٢٠٢٢، حينما ستعمل الحكومة على إقرار موازنة العام ٢٠٢٣، ولربما أيضا ميزانية العام ٢٠٢٤ سوية. وفي حال تم عبور هذه المحطة، ستتجه الأنظار إلى رئيس الحكومة نفتالي بينيت، إذا ما كان سيفي بشروط تشكيل الحكومة، ويسلم الرئاسة في شهر آب ٢٠٢٣ لشريكة، يائير لبيد، رئيس حزب «يوجد مستقبل».

نتنياهو بدأ معركة بقائه

بيّنت سلسلة من التحركات في حزب الليكود أن رئيس الحزب بنيامين نتنياهو يبادر بنفسه، بشكل مباشر أو غير مباشر، لعراك مع منافسيه الأقوى المفترضين، وحاليا ضد من كان الرئيس الأسبق لبلدية القدس، نير بركات، وأيضا النائب يسرائيل كاتس، المعروف بأنه قوي في قواعد الحزب الدائمة.

ففي الأيام الأخيرة، هاجم نتنياهو، كلا من بركات وكاتس، لكونهما حسب رأيه، يرتكزان على المنتسبين الجدد نسبيا لحزب الليكود، أو حسب التسمية الإعلامية «الليكوديون الجدد»، مدعيا أن «الليكوديين الجدد»، ما هم إلا «أحصنة طروادية»، بحسب تعبيره، متسللين من صفوف مصوتي أحزاب أخرى، أسماها «يسار»، وحتى من مصوتي «القائمة المشتركة» بحسب مزاعمه، بهدف المشاركة فقط في الانتخابات الداخلية لحزب الليكود لإسقاط نتنياهو، ما يعني من ناحيته أن هؤلاء ليسوا أعضاء حقيقيين في الليكود.

ونقلت وسائل إعلام عن نتنياهو قوله، في اجتماعات مغلقة لأتباعه، عن بركات وكاتس، إنهما يعملان بالتعاون في ما بينهما من أجل الحصول على دعم الليكوديين الجدد في الانتخابات المقبلة في الليكود، وأنهما يعملان لمنع إبعاد هؤلاء من قوائم منتسبي الليكود.

وانضم لنتنياهو في الهجوم نجله يائير، الذي هاجم بركات وكاتس وعدداً من أعضاء الكنيست من الليكود، الذين بحسبه، مثلوا أمام محكمة الليكود، الداخلية، يدافعون عن المنتسبين الجدد، خلال مداولات المحكمة في اعتراضات على أعداد كبيرة من المنتسبين الجدد لليكود.

لكن الأمر لا يتوقف هنا، بل كما يبدو فإن نتنياهو قلق من نير بركات أكثر من يسرائيل كاتس، ولربما بسبب الثراء الكبير لبركات، وقدرته على الصرف المالي الكبير في انتخابات الليكود الداخلية.

ومن أجل لجم قدرات بركات المالية، بادر عضو الكنيست، دافيد أمسالم، من أبرز التابعين لشخص نتنياهو في الليكود، لمشروع قانون يمنع منافسا في انتخابات حزبية داخلية من تمويل ذاتي لحملته بأكثر من ١٠٠ ألف شيكل (نحو ٣٢ ألف دولار)، والقصد بالتمويل الذاتي هو أن يكون من المنافس مباشرة أو من أبناء عائلته، ومن أقربائه من الدرجة الأولى، مثل الأشقاء وأبنائهم.

وألقت وسائل الإعلام على مشروع القانون كنية «قانون نير بركات»، بقصد أن القانون يستهدف شخص بركات.

والمفارقة أن أمسالم يتحدث عن فرص متساوية بين من ليس لهم، وبين أصحاب القدرات المالية، في حين أنه لا يستطيع أي شخص المنافسة في الأحزاب الكبيرة، خاصة الليكود، إن كان على رئاسة حزب، أو على مكان مضمون في قائمة الحزب في الانتخابات البرلمانية، من دون تمويل ضخم، يأتي غالبا من «متبرعين»، هم بالغالب من أصحاب رؤوس الأموال، الذين لهم مصالح مباشرة في الوزارات، والإجراءات والقوانين الاقتصادية، وأخرى ذات صلة بمصالحهم.

وكما يبدو أيضا، فإن تحركات ضد نتنياهو تجري بالتوازي في صفوف وأروقة الليكود، وهذا برز في بدء المراقب الداخلي لحزب الليكود، شاي غليلي، في فحص تعيينات جديدة في إدارة الليكود، وفي مكتب رئيس الحزب نتنياهو، بناء على شكاوى تلقاها المراقب من أعضاء الحزب.

وحسب ما نشر، فإن التركيز على نيفو كاتس، الذي عيّنه نتنياهو مستشارا له لشؤون الاستيطان، على حساب ميزانية الحزب، فور إنهاء نتنياهو منصبه في رئاسة الحكومة.

وقال المراقب في رسالة إلى نتنياهو، طالبا توضيحات منه بشأن التعيين، إن وظيفة هذا المستشار ليست حيوية لحزب الليكود، وهو لا يؤدي عملا يخدم عمل الليكود ككل.

كل هذا يجري في الليكود، في الوقت الذي لم يتم فيه تحديد موعد لانتخابات الحزب الداخلية، وخاصة رئاسة الحزب. وقد حاول نتنياهو إجراء انتخابات سريعة، إلا أن محاولاته قوبلت بالرفض، حتى قبل أن تصدر على الملأ.

وحتى الآن ينافس نتنياهو على رئاسة الحزب يسرائيل كاتس، ونير بركات، ويولي إدلشتاين، رئيس الكنيست الأسبق، في حين أعلن النائب آفي ديختر عزمه المنافسة، ولكن لم يعلن هذا رسميا، إضافة إلى أسماء أخرى قد تظهر لاحقا. وفي حال جرت هذه الانتخابات بهذا العدد من المنافسين، فإنها المنافسة الأكبر التي سيشهدها الحزب منذ العام ٢٠٠٩، ولربما ستكون المنافسة الأكثر جدية منذ ما يزيد عن ٢٥ عاما، حينما كانت المنافسة الشديدة بين نتنياهو وغريمه الأسبق دافيد ليفي.

كلمة في البداية

السرديّة الرسميّة: إسرائيل احتلت الجولان كي تبقى فيه!

بقلم: أنطوان شلحت

صادقت الحكومة الإسرائيلية خلال جلسة خاصة عقدتها في هضبة الجولان المحتلة يوم ٢٥ كانون الأول الفائت على «خطة للتطوير» في هذه الهضبة وفي مستوطنة «كَتْسرين»، تنصّ على استثمار مئات الملايين من الشواكل من أجل مضاعفة عدد السكان في المنطقة خلال الأعوام المقبلة، وتحسين نوعية الحياة، وتطوير الاقتصاد المحلي في منطقة الجولان. وتضمنت الخطة تخصيص ٥٦٧ مليون شيكل في مخططات التخطيط والإسكان، وتشمل إضافة ٣٣٠٠ وحدة سكنية في منطقة «كتْسرين» خلال ٥ أعوام، وزيادة عدد المنازل في المستوطنات التي تنتمي إلى المجلس الإقليمي في الجولان بنحو ٤٠٠٠ منزل، ومن المتوقع زيادة عدد السكان بنحو ٢٣ ألف نسمة. بالإضافة إلى ذلك، وافقت الحكومة الإسرائيلية على إقامة مستوطنتين جديدتين في هضبة الجولان، هما «أسيف» و«مطر»، وستشمل كل واحدة منهما قرابة ٢٠٠٠ وحدة سكنية. ومن أجل التوظيف في مجال الإسكان، تم الاتفاق على تشكيل لجنة خاصة للتخطيط ستدفع قدماً بمخطط مفصل، وستجري الموافقة على مخطط أولي شامل لمنطقة «كتسرين» وتنفيذ خطط الإفراج عن مناطق الحرائق ونزع الألغام من المنطقة. كما ستُخصّص الحكومة مبلغ ١٦٠ مليون شيكل من أجل تحسين نوعية الحياة في الجولان. وستوظَّف هذه الأموال في البنى التحتية والمواصلات التي تربط الجولان بوسط البلد، وفي تطوير شبكة مواصلات بين مستوطنات «مجلس كتْسرين». وتضمن الجزء التكنولوجي من الخطة تشجيع الاستثمارات في المنطقة وتخصيص مبالغ غير مسبوقة من أجل إيجاد أكثر من ٢٠٠٠ فرصة عمل في الجولان في مجال الزراعة المتقدمة والفنادق والصناعة والمناطق التجارية. كما ستقوم الحكومة بجمع أموال طائلة من القطاع الخاص من أجل توظيفها في برامج للطاقة الشمسية، بينها أجهزة لتخزين الطاقة في منطقة تبلغ مساحتها ٤٠٠٠ دونم.

لا بُدّ من أن نتوقف عند مسألتين تستدعيهما هذه الخطة:

المسألة الأولى أن هذه الخطة غير مسبوقة من حيث الحجم. وقد تزامنت المصادقة عليها مع مرور الذكرى الـ٤٠ لتطبيق القانون الإسرائيلي على هضبة الجولان. وكان رئيس الحكومة الإسرائيلية السابق مناحيم بيغن هو الذي بادر في كانون الأول ١٩٨١، وبصورة فجائية، إلى طرح «قانون الجولان» ومرّره في الكنيست خلال يوم واحد، ونال تأييداً واسعاً شمل كل الكتل. ووفقاً للأدبيات الإسرائيلية، تمثّل الغرض الرئيس من هذا القانون في تبديد الغموض بشأن كل ما له علاقة بمستقبل الهضبة. ففي تلك الأعوام أبرمت إسرائيل اتفاق سلام مع مصر أعادت إليها، بموجبه، شبه جزيرة سيناء كلها، وهذه الحقيقة أوحت أن إسرائيل يمكن أن تتنازل عن الجولان كما تنازلت عن سيناء. لكن على الرغم من القانون فإن القليل تغيّر خلال الـ٤٠ عاماً الأخيرة، منذ إقراره. وتقريباً لم تُقَم مستوطنات جديدة، وازداد عدد المستوطنين الإسرائيليين بصورة ضئيلة. ويسكن الجولان حالياً، بحسب الإحصاءات الإسرائيلية الرسمية، نحو ٥٠ ألف شخص، قرابة ٦٠ بالمئة منهم من السوريين الدروز والباقون من المستوطنين الإسرائيليين.

وما قرأناه في التحليلات الإسرائيلية يشير إلى أنه في تسعينيات القرن الماضي، وفي الألفية الثانية، عبّرت الحكومات الإسرائيلية عن استعدادها للانسحاب من الجولان في مقابل اتفاق سلام مع دمشق. وكل ما تبقى لها هو التفاوض مع السوريين بشأن مسألة هل سيصلون إلى بحيرة طبرية أم سيبقون على بُعد عشرات الأمتار بعيداً عن شواطئها؟ ووفقاً لتلك التحليلات من المحتمل أن يكون استعداد العديد من الحكومات الإسرائيلية للبحث في مستقبل الجولان هو الذي ردعها عن الاستثمار فيه وتنميته والدفع قدماً بالاستيطان فيه. غير أنه في العقد الأخير حدث منعطف حيال الموقف من الجولان، بدايةً على خلفية الحرب الأهلية التي نشبت في سورية، بالإضافة إلى قيام الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب في آذار ٢٠١٩ بالاعتراف بالسيادة الإسرائيلية على هضبة الجولان، وبذلك أغلق الباب على إمكان تنازُل إسرائيل عنها. وفي هذه الظروف، كما كتب أحد المحللين، اقتنع آخر مؤيدي «الخيار السوري» في إسرائيل بأنها احتلت الجولان في العام ١٩٦٧ كي تبقى فيه.

المسألة الثانية، مع تبدّل الإدارة الأميركية أعرب وزير الخارجية الأميركي أنطوني بلينكن عن تحفظه من اعتراف إدارة ترامب بالسيادة الإسرائيلية على هضبة الجولان. ومع ذلك شدّد على أنه «إذا وضعنا جانباً الموضوع القانوني، فإن السيطرة على الجولان لها أهمية كبيرة بالنسبة إلى أمن إسرائيل في الوضع الحالي في سورية.»

ولم تعتبر جلّ التحليلات الإسرائيلية تصريحات بلينكن هذه تراجعاً عن الإرث الأميركي الداعم للاحتلال الإسرائيلي لهذه الهضبة الاستراتيجية، بقدر ما اعتبرتها تحفظاً على قانونية قرار الإدارة الأميركية السابقة الاعتراف بالسيادة الإسرائيلية عليها، لم يحن أوان حسمه إلى هذه الناحية أو تلك، ولذا فهو لا يرقى إلى مستوى التهديد القانونيّ حتى. ورأت التحليلات كذلك، أن هذا التحفظ لا يُضعف التأييد الأميركي التقليدي لماهية الموقف الإسرائيلي إزاء الجولان، فضلاً عن أنه تحفظ تبقى فاعليته مرهونة بـ«تغيّر الوضع في سورية.. لكننا لسنا قريبين من ذلك»، كما أكد المسؤول الأميركي مُضيفاً «أن الجولان مُهّم للغاية لأمن إسرائيل من الناحية العملية. وطالما أن الطاغية بشار الأسد في السلطة، وأن إيران موجودة في سورية، وطالما أن الميليشيات المدعومة من إيران ونظام الأسد نفسه تشكل تهديداً أمنياً كبيراً لإسرائيل، فإن السيطرة على الجولان في هذا الوضع لا تزال ذات أهمية حقيقية لأمن إسرائيل من الناحية العملية».

ولدى استعادة وقائع الموقف الأميركي إزاء مسألة أهمية الجولان لأمن إسرائيل، فإن أول ما يطالعنا أنه موقف لم يتغيّر منذ أكثر من ٤٥ عاماً، وتبلور بادئ ذي بدء عبر الرسالة التي تلقاها رئيس الحكومة الإسرائيلية السابق إسحاق رابين عام ١٩٧٥ من الرئيس الأميركي آنذاك جيرالد فورد، وورد فيها ما يلي: «تدعم الولايات المتحدة موقفاً فحواه أن اتفاقاً شاملاً مع سورية، في إطار معاهدة سلام، يجب أن يضمن أمن إسرائيل من هجمات تُشنّ من هضبة الجولان. كذلك تدعم الولايات المتحدة الموقف الذي فحواه أن السلام العادل والدائم، الذي لا يزال الهدف الذي نسعى له، يجب أن يكون مقبولاً من كلا الطرفين. إن الولايات المتحدة لم تبلور موقفاً نهائياً من مسألة الحدود، وحينما ستفعل ذلك ستمنح وزناً كبيراً لموقف إسرائيل القائل إن أي اتفاق سلام مع سورية يجب أن يشمل بقاء إسرائيل في هضبة الجولان».

في العام ١٩٩١، على أعتاب انعقاد مؤتمر مديد للسلام في الشرق الأوسط، كتب وزير الخارجية الأميركي جيمس بيكر رسالة جديدة إلى رئيس الحكومة الإسرائيلية آنذاك إسحاق شامير جدّد فيها ما ورد في رسالة فورد السالفة. وكذلك وجّه وزير الخارجية الأميركي وورن كريستوفر العام ١٩٩٦ رسالة مماثلة إلى رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو تعيد الالتزام بما نصّت عليه رسالة فورد.

هذه الرسالة الأخيرة جاءت في إثر بدء اتصالات بين إسرائيل وسورية برعاية أميركية في بدايات تسعينيات القرن الفائت، أعرب فيها رابين على مسامع كريستوفر عن استعداده للانسحاب من هضبة الجولان في إطار اتفاق سلام مع سورية، فيما عُرف لاحقاً باسم «وديعة رابين». وفي صيف ١٩٩٦ طلب نتنياهو، إبان ولايته الأولى في رئاسة الحكومة، من مستشاره السياسي، دوري غولد، فحص مكانة تلك الوديعة لدى المسؤولين الأميركيين، وخصوصاً بعد أن أكد وجودها شمعون بيريس، الذي تولى رئاسة الحكومة الإسرائيلية مؤقتاً بعد مقتل رابين. وعقب فحص مع كريستوفر أوضح الأميركيون إلى الجانب الإسرائيلي أن الوديعة لا تحمل أي صبغة رسمية، وكانت شفاهية وتتطرّق إلى سيناريو افتراضي، ولذا فهي ليست مُلزمة. وطلب نتنياهو من الإدارة الأميركية التزاماً مكتوباً بمضمون رسالة فورد يكون ممهوراً بتوقيع وزير الخارجية. وبعد أسابيع قليلة أرسلت واشنطن التزاماً كهذا وقعه كريستوفر، وأرفق أيضاً بوثيقة مكتوبة أخرى يقرّ فيها الأميركيون بأن «وديعة رابين» تفتقر إلى أي مكانة ملزمة. وبذا ما زالت رسالة فورد هي المرجع المؤسس للإرث الذي تلتزم به الولايات المتحدة بشأن الجولان، ولا نحتاج إلى عناء كبير كي نستنتج أن إعادة إنتاجه كانت منضفرةً على نحو جليّ في تصريحات بلينكن، كما لو على شكل تأويل من شأنه أن يبدّد إثارة أي مشاعر قلق إسرائيلية من تحفظه القانونيّ، الذي لن يسري مفعوله في إشعار قريب!

من تظاهرة ضد محاولة فرض وقائع استيطانية جديدة في بؤرة حومش المقابة على أرض قرية برقة. (أ ف ب)

قراءة في دراسة إسرائيلية جديدة: نماذج «حلّ الدولة الواحدة» وفُرص تطبيقها!

كتب عبد القادر بدوي:

شهد العقد المنصرم محاولات مسعورة لتفكيك القضية الفلسطينية، أفرزت جملة من التحولات التي ألقت بظلالها على مَجريات الصراع العربي- الإسرائيلي عموماً وعلى القضية الفلسطينية على وجه التحديد. وجاءت هذه المحاولات في ضوء تحولات واضحة حصلت في المشهد الإسرائيلي الذي شهد هيمنة، شبه مطلقة، لليمين الجديد- بتياراته المختلفة- وازدياد نفوذ وتأثير المستوطنة وأجنداتها السياسية على مُختلف الصعد، وهو ما تُرجم عملياً في الممارسات الإسرائيلية على الأرض، إلى جانب سنّ «قانون القومية» وخطّة الضم وعمليات الاستيطان المتزايدة والمستمرّة، وتعزّزت بدعم من الإدارة الأميركية في عهد دونالد ترامب، و«اتفاقيات أبراهام» بين إسرائيل وبعض الدول العربية، والتي وصلت ذروتها في إعلان «صفقة القرن».

ألقت هذه التحولات بظلالها على القضية الفلسطينية بشكل لا يُمكن تجاهله، خصوصاً في ظل حالة الانقسام والتشظّي التي يعيشها الفلسطينيون، وانغلاق أي أفق سياسي. في ضوء ذلك، تزايد الحديث عن «حل الدولة الواحدة» كبديل آخر لـ «حل الدولتين» السائد في الخطاب السياسي كحل دائم للصراع، وليس في النقاش الإسرائيلي فحسب.

واستمراراً للنقاش حول «حل الدولة الواحدة» في الفضاء الأكاديمي الإسرائيلي، أصدر معهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي في جامعة تل أبيب الشهر الماضي دراسة بعنوان «نماذج الدولة الواحدة: جوانب عملية» للباحثة بنينا شربيت باروخ،[1] تُجمل فيه النقاش حول «حل الدولة الواحدة» بنماذجه الممكنة والمقترحة. ونتناول هنا أبرز ما تضمّنته الدراسة، مع التركيز على نموذج واحد من النماذج الواردة في الدراسة، علماً بأن الأفكار الواردة أدناه، وكذلك المصطلحات مصدرها كاتبة الدراسة نفسها.

تنطلق باروخ من افتراض مفاده أن السنوات الأخيرة شهدت نقاشاً متزايداً حول موت «حل الدولتين»، واستبداله بنموذج «الدولة الواحدة» بين البحر والنهر كحل للصراع الفلسطيني- الإسرائيلي، ذلك بعد أن اتضح أنه لا توجد إمكانية، في الوقت الحالي على الأقل، لتقسيم الأرض مادياً؛ بسبب تذويب/ تعتيم «الخط الأخضر»، والارتباط الفعلي لـ «يهودا والسامرة»- الضفة الغربية- بدولة إسرائيل، وهو ما يُترجم في النطاق الأوسع في الاستيطان اليهودي والنشاط الإسرائيلي- «الأمني والمدني» في هذه المناطق، وهذا من الناحية الجغرافية والمادية. من الناحية الديمغرافية؛ تدّعي الدراسة إن إضافة جميع الفلسطينيين الذين يعيشون في مناطق «يهودا والسامرة» إلى دولة إسرائيل تعني أن الفلسطينيين سيشكّلون ما يقارب ٤٠٪ من «سكّان البلاد»، وفي حالة تضمين قطاع غزة أيضاً سيُصبح نصف سكان الدولة تقريباً (٥٠٪) فلسطينيين. تتناول هذه الدراسة أربعة نماذج للحل: «دولة واحدة على كامل المنطقة الواقعة بين البحر والأردن»؛ دولة يهودية على كامل مساحة فلسطين الانتدابية تتضمّن «حكما ذاتيا» فلسطينيا (معازل فلسطينية منفصلة)؛ اتحاد فيدرالي مقسّم لمقاطعات/ أقاليم يهودية وفلسطينية؛ كونفدرالية فلسطينية- يهودية. وبما أن النقاش العام يُركّز على مسألة ما إذا كان من الممكن إقامة دولة واحدة يهودية وديمقراطية، تسعى الدراسة لبحث إمكانية تحقّق ذلك عملياً، وما إذا كان هذا الحل يُشكّل حلاً ناجعاً للصراع القائم، وجدوى الوصول إلى هذا النموذج وفرص نجاحه أيضاً، وبحث ذلك من خلال التقسيم الجغرافي؛ وضع القدس؛ قضية اللاجئين الفلسطينيين؛ وضع المستوطنات؛ المسائل الأمنية والاقتصادية والمدنية وغيرها؛ الطابع الديمقراطي واليهودي لإسرائيل؛ التداعيات على المواطنين العرب في إسرائيل؛ التداعيات على السلطة الفلسطينية ومكانة قطاع غزة وغيرها من القضايا.

تُشير باروخ إلى أن حل الدولتين، الحل الذي تُقام بموجبه دولة إسرائيلية ودولة فلسطينية، قد شكّل على مدار وقت طويل، الحل الرئيس للصراع الإسرائيلي- الفلسطيني في النقاش العام، وقد أعرب معظم الجمهور الإسرائيلي عن دعمه لهذا الحل، كما أنه الحل المقبول لغالبية دول العالم والمنظّمات الدولية، وهو ما يتضّح من خلال قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة ذات الصلة. لكن، مع ظهور «حل الدولة الواحدة»- بنماذجها المذكورة أعلاه- كبديل آخر لحلّ الصراع، ينتقل النقاش العام لرفض فكرة إلغاء «الطابع اليهودي» لدولة إسرائيل؛ حيث أن الغالبية العظمى من المواطنين اليهود ترفض الفكرة، بالإضافة إلى أن غالبية الجمهور الإسرائيلي مُهتمة بالحفاظ على «الطابع الديمقراطي» للدولة.

تدّعي باروخ أن الصعوبة في «خلق واقع لدولة واحدة يتم فيها الحفاظ على الطابع اليهودي والديمقراطي لدولة إسرائيل» تكمن في الإشكالية الديمغرافية التي تترتّب على ذلك (ومُشار إليها أعلاه)، كما أن النماذج المقترحة لإقامة «دولة واحدة» لا تشمل إدخال قطاع غزة في أراضي هذه الدولة، حيث يعيش في قطاع غزة حوالي مليونين من الفلسطينيين وهذا سيُضيف تعقيداً للمسألة الديمغرافية، وأن غزة، وعلى عكس مناطق الضفة الغربية- «يهودا والسامرة» في التسمية اليهودية- ليست لها أهمية أيديولوجية ولا قيمة استراتيجية كبيرة لإسرائيل، كما أنها لا تسعى لاستعادتها بالقوة. وفي ظل غياب حلّ لقطاع غزة، فلن يكون هناك حل كامل للصراع. على أية حال، وسواءً تم ضمّ قطاع غزة إلى هذه الدولة أم لا؛ فإن وضع «الدولة الواحدة» سيترتّب عليه واقع وجود «أقلية» فلسطينية مهمة في الدولة، سيُطلب منها التخلي عن تطلعاتها القومية، في ضوء نيّة اليهود الحفاظ على الطابع اليهودي للدولة، وهو ما سيؤدي إلى توتّر وصدام «داخلي»، وسيُشكّل هذا الصدام والاحتكاك تحدّياً خطيراً للاستقرار في «الدولة»، لا سيّما وأن الأمر يتعلّق بـ «شعبين» بينهما سنوات طويلة من العداء والصراعات الحادة، كما ظهر ذلك بوضوح في الاشتباكات العنيفة بين العرب واليهود خلال هبّة أيار المنصرم.

علاوةً على ذلك، ترى باروخ أن منح الفلسطينيين حقوقاً مدنية متساوية في الدولة، سيولّد خوفاً يهودياً من أن يكون لهم تأثير كبير على «المستوى القومي»، بطريقة تتعارض مع «المصالح القومية اليهودية»؛ أي إلى حدّ محاولة إلغاء «الطابع اليهودي للدولة». ومن ناحية أخرى؛ فإن عدم منح الفلسطينيين الحقوق الكاملة في الدولة- بما في ذلك المواطنة والحق في الانتخاب لسلطات الدولة المختلفة، وحرية التنقل والحق في اختيار مكان الإقامة، وتكافؤ الفرص... وغيرها من الحقوق التي يتمتّع بها مواطنو أي دولة سيجعل هذا الحل مشوهاً، أي أنها لن تكون دولة.

تُشير الدراسة إلى أن النقاش العام حول قضية الدولة الواحدة يتركّز على مسألة ما إذا كان من الممكن التوفيق بين إقامتها وبين الحفاظ على الطابع «اليهودي والديمقراطي» لهذه الدولة؛ حيث يُجادل معارضو الفكرة بأن دولة واحدة يمكن أن تكون يهودية أو ديمقراطية، لكن لا يمكن أن تكون «يهودية وديمقراطية» في نفس الوقت، ويعود ذلك أساساً إلى القضية الديمغرافية المعروضة أعلاه. من ناحية أخرى؛ يُجادل المؤيدون لهذا الحل بأن هذا مزيج مُحتمل وممكن، حيث يعتقدون أنه من الممكن التنازل عن عناصر معينة من الطبيعة الديمقراطية أو اليهودية للدولة. لكن هذا النقاش ليس كافياً، كونه لا يتناول الجوانب والقضايا التفصيلية المُشار إليها أعلاه.

وكما أشرنا أعلاه، تتناول هذه الدراسة أربعة نماذج لحل الدولة الواحدة؛ «دولة واحدة على كامل المنطقة الواقعة بين البحر والأردن»؛ دولة يهودية على كامل مساحة فلسطين الانتدابية تتضمّن «حكما ذاتيا» فلسطينيا (معازل فلسطينية منفصلة)؛ اتحاد فيدرالي مقسّم لمقاطعات/ أقاليم يهودية وفلسطينية وكونفدرالية فلسطينية- يهودية، وتقوم ببحث فُرص وإمكانية تطبيق ذلك من خلال القضايا التفصيلية المُشار إليها، والتي لا تقتصر على المخاوف والحسابات الديمغرافية.

هنا سنقوم باستعراض نموذج واحد منها فقط.

دولة واحدة على كل المنطقة الواقعة بين البحر والنهر (ربّما تشمل قطاع غزة): تبحث الكاتبة شكل وطبيعة تحقّق هذا النموذج من خلال قضايا وتفصيلات لا تقتصر على الحسابات الديمغرافية؛ نتطرّق لبعضاً منها على النحو التالي:

التقسيم الجغرافي: في هذا النموذج؛ سيتم شطب/ إلغاء الخط الأخضر، وتطبيق القانون الإسرائيلي على المنطقة بأكملها وعلى جميع المقيمين في الدولة؛ سيكون هناك إقليم واحد موحّد للدولة.

المستوطنات: المستوطنات ستظلّ في مكانها، مثل أي مستوطنة أخرى في البلاد.

القدس: ستكون القدس بأكملها عاصمة لإسرائيل، دون الحاجة إلى تقسيم السلطات، مع الحفاظ على حرية الوصول إلى الأماكن المقدسة لمختلف الأديان.

قضية اللاجئين: سيتم منع عودة اللاجئين من الخارج بسبب الحسابات الديمغرافية، لكن ستكون هناك محاولات من قبل اللاجئين في الضفة الغربية وقطاع غزة للعودة «من جانب واحد».

الجنسية والإقامة: يُصبح جميع الفلسطينيين الذين يعيشون في الضفة الغربية مقيمين دائمين في دولة إسرائيل، وتمنح هذه الإقامة حقوقاً مختلفة، بما في ذلك حق العمل في الدولة والحقوق الاجتماعية مثل الضمان الاجتماعي والمشاركة في الانتخابات المحلية. بالإضافة لذلك، وكما هو الحال في بقية البلدان، يحق للمقيمين الدائمين في بلد ما التقدم بطلب للحصول على الجنسية، على الرغم من أن عملية التجنّس قد تتضمّن متطلّبات معينة كالتعبير عن الولاء للدولة، وإذا تم رفض منح السكان الفلسطينيين الجنسية الإسرائيلية؛ سيعني ذلك تركهم بدون جنسية كحل دائم، وهو ما سيتعارض مع «الطابع الديمقراطي» لإسرائيل، وسيؤدي ذلك إلى إنشاء نظام تمييزي، مع مستويين من المقيمين في البلاد وحرمان مجموعة بأكملها من حق تمثيل نفسها على أساس قومي. من ناحية أخرى، سيؤدي ترك الفلسطينيين بدون حقّ المواطنة إلى خلق حالة من الإحباط والعداء للدولة، وهو ما سيُقوض استقرارها.

السلطات الحكومية: تواصل السلطات الحكومية مثل الكنيست والحكومة العمل، وسيتمكن جميع مواطني الدولة من التصويت والترشّح لسلطات الدولة المختلفة، مع إدخال تعديلات حكومية في المؤسسات والسلطات الحكومية، تأخذ بعين الاعتبار السكّان الفلسطينيين، بما في ذلك إنشاء السلطات المناسبة لهم، مثل آليات جباية الضرائب والترخيص وتقديم الخدمات، وإذا لم يكن هناك تعاون من «القيادة المحلية الفلسطينية»، والذهاب باتجاه خيار مقاطعة مؤسسات الحكم من جانبهم، قد تلجأ الحكومة الإسرائيلية إلى تعيين ممثلين عنهم لإدارة المستوى البلدي والخدماتي المحلي.

تدخل الفلسطينيين في السلطة: بحكم وضعهم كمواطنين في إسرائيل، سيُمنح الفلسطينيون حقّ التصويت والترشح لمؤسسات الدولة، ما يعني أن أعضاء «الأقلية الفلسطينية» الكبيرة سيمتلكون نفوذاً سياسياً وفرصة للمشاركة في القرارات الاستراتيجية في الدولة، وقد تكون القوة السياسية المُحتملة لهم أكبر في ضوء الانقسامات بين الجمهور اليهودي (الانقسامات الإثنية). ويُحتمل أن يتضمّن ذلك الاعتراف بالحقوق الجماعية لـ «لأقلية الفلسطينية» في الدولة، بطريقة تشمل تنمية الهوية والثقافة العربية والحكم الذاتي في مجالات مثل التعليم والدين والثقافة، أي السماح لهم بالتعبير عن المشاعر القومية والثقافية لكن في «دولة يهودية»، لكن ذلك لن يكون بديلاً عن منحهم حقوقا مدنية متساوية.

حرية الحركة والتنقّل: كمقيمين دائمين في إسرائيل، سيتمتع الفلسطينيون بحرية التنقل، بما في ذلك الحقّ في اختيار مكان الإقامة، والانتقال للعيش داخل الخط الأخضر، وفي نفس الوقت، سيتمكن مواطنو إسرائيل من العيش في جميع أنحاء الضفة الغربية وستحتفظ حكومة إسرائيل بالسيطرة الكاملة على الجو والبحر البرّ والمعابر والحدود.

القضايا الأمنية: سيعزّز هذا النموذج بشكل كبير التفاعل بين المجتمع الفلسطيني والمجتمع اليهودي، لا سيّما في ضوء حرية الحركة التي يضمنها. لكن سيكون من الضروري إجراء عمليات مصالحة فعالة بين اليهود والفلسطينيين، وهذا أمر في غاية الصعوبة بالنظر إلى العداء التاريخي العميق بينهما، ما يجعل من فرصة نجاح هذه العملية ضئيلة جداً.

الحفاظ على الطابع اليهودي للدولة: سيقود انخراط الفلسطينيين في العملية السياسية في الدولة، بصفتهم مواطنين لهم حقوق متساوية فيها، إلى محاولة تغيير «الطابع اليهودي» لدولة إسرائيل، لكن من الممكن ترسيخ الهوية اليهودية للدولة بطريقة تجعل من الصعب تغييرها، من خلال «دستور مُحصّن» يمنع تآكل «يهودية الدولة»، وهذا ليس بالأمر السهل وسيواجه الكثير من الضغوط الداخلية والخارجية، لكنه ممكن.

الحفاظ على الطابع الديمقراطي- الليبرالي للدولة: سيقود حرمان الفلسطينيين من حقوقهم الكاملة في الدولة إلى القضاء على «الطابع الديمقراطي» لها. علاوةً على ذلك، سيقود وجود الفلسطينيين كمواطنين أو مقيمين إلى تحدّي الطابع الليبرالي للدولة (تستند هذه النقطة إلى رؤية استشراقية يهودية).

المواطنون العرب في إسرائيل: هذا النموذج سيجبرهم على الاختيار بين استمرار ارتباطهم المدني بالمجتمع اليهودي الإسرائيلي والرغبة في الاندماج فيه، وبين الارتباط القومي والديني بالفلسطينيين كمجموعة قومية.

السلطة الفلسطينية: سيتم حل السلطة الفلسطينية ونقل كافة صلاحياتها (المحدودة) إلى سلطات الدولة، مع إمكانية استمرار وجود بعض الهيئات والمؤسسات التابعة للسلطة الفلسطينية، مثل خدمات الرفاه والصحة والتعليم، تعمل ضمن نطاق الدولة وموافقتها الكاملة، كما سيتم أيضاً تفكيك قوات الأمن الفلسطينية وتسليم جميع المعدات والأسلحة التي بحوزتها، ومن المرجّح أن يواجه تنفيذ هذه الخطوة مقاومة من الفلسطينيين، كما لن تتمكّن جميع الكيانات العاملة على الساحة الدولية باسم السلطة الفلسطينية / فلسطين من الاستمرار في تمثيلها دولياً.

قطاع غزة: في حال تم ضمّ قطاع غزة في هذا النموذج، فسينطبق عليه المذكور أعلاه، وسيكون بإمكان ساكنيه التقدّم بطلب الحصول على الجنسية الإسرائيلية ضمن شروط الجنسية المذكورة أعلاه، لكن هذه الخطوة ستتطلّب إعادة السيطرة الفعلية على غزة (بالقوة).

تُشير الدراسة إلى أن هذه الخطوة ستُحدث تغييراً جذرياً في بنية وجوهر دولة إسرائيل، حيث سيتم تطبيق القانون الإسرائيلي على كل مساحة فلسطين الانتدابية، وذلك من خلال:

إقامة دولة واحدة بناءً على اتفاق مع الفلسطينيين، وهذا بعيد المنال.

إقامة دولة واحدة بشكل قسري؛ أي بعكس الموقف الفلسطيني، وهو ما سيترتّب عليه عملية استيلاء على كامل الأراضي والسلطات من السلطة الفلسطينية وتفكيك قوات الأمن الفلسطينية من جانب واحد، وسيحتاج ذلك إلى الدخول في مواجهة عسكرية كبيرة.

جدوى هذا النموذج؟

تُشير الكاتبة إلى أن مثل هذا النموذج سيلقى معارضة فلسطينية حقيقية، وأن فرصة الحصول على موافقة الفلسطينيين على هذا النموذج تكاد تكون معدومة؛ كونهم لا يُفضلّون التنازل عن تطلّعاتهم القومية وتفكيك مؤسساتهم التمثيلية والانضمام لدولة إسرائيل ذات «الطابع اليهودي»، وبدون حقوق متساوية، إلّا إذا كان لديهم تقدير بأن هذه الخطوة ستمكّنهم من «الاستيلاء» و«السيطرة» لاحقاً على الدولة من الداخل. من جهة أخرى، تقول الدراسة إن مثل هذه الخطوة ستُعارضها تيارات وقطاعات يهودية واسعة كونها ستقود إلى القضاء على يهودية الدولة، كما سترفض بعض التيارات أن يتم القضاء على الطابع الديمقراطي- الليبرالي أيضاً. إلى جانب ذلك، ستواجه إسرائيل ضغوطا كبيرة للامتناع عن هذه الخطوة في حال كانت من جانب واحد (النقطة ب أعلاه).

أخيراً، وفي هذا النموذج، تذهب الكاتبة إلى أن فُرص تطبيق هذا النموذج- في ضوء ما ورد أعلاه- تنطوي على مخاطر حقيقية؛ فإلى جانب تقويضه، أي هذا النموذج، ليهودية الدولة وديمقراطيتها، في كل الحالات، من المرجّح أن يقود تطبيق هذا النموذج بشكل فعلي، ومع هذه المحاذير إلى «انفجار داخلي» أو «حرب أهلية» بين اليهود والفلسطينيين بسبب العداء التاريخي بينهما. إلى جانب ذلك، يظهر البُعد الاستشراقي اليهودي بوضوح لدى كاتبة الدراسة، حيث ترى أن تطبيق مثل هذا النموذج سيقوّض أيضاً بنية الدولة الليبرالية ومؤسسات الحكم والديمقراطية (في حال منح الفلسطينيين حقوق مدنية متساوية) بسبب «الفجوة الثقافية» بين اليهود والفلسطينيين، كما سيقود ذلك إلى زيادة نسبة الجريمة والفقر وزيادة الأعباء الاقتصادية بسبب الفجوات الدينية والاجتماعية والاقتصادية بين إسرائيل، ومناطق الضفة الغربية (وقطاع غزة في حال تم ضمّها). كما تُشير أيضاً إلى أن التجارب الأخرى الشبيهة لم تنجح في «توحيد كيانين لهما طبيعة وخلفية قومية مختلفة»، خاصة في حالات سبقها صراعات دموية وحروب طويلة الأمد، كالصراع الفلسطيني- الإسرائيلي.

إجمالاً؛ تأتي هذه الدراسة في سياق نقاش إسرائيلي مُتزايد، في الفترة الأخيرة، يُحذّر من تداعيات الوصول إلى وضع يُصبح فيه «حل الدولة الواحدة» خيارا وحيدا، من خلال استعراض المخاطر التي ينطوي عليها مثل هذا الحل، ولا سيّما على «يهودية وديمقراطية دولة إسرائيل»، حيث أن النماذج الأربعة لهذا الحل، لن تُشكّل حلاً دائماً وناجحاً للصراع، والسبب أن هذه النماذج جميعها تحمل قدرا كبيرا من الاحتكاك بين الفلسطينيين والإسرائيليين الذين يعيشون حالة من الصراع والعداء طويل الأمد، وهو ما سيقود في النهاية إلى صراعات عنيفة ستقوّض أي نموذج في نهاية المطاف، ولذلك تُشير الكاتبة في نهاية الدراسة إلى أن «حلّ الدولتين»، والذي يقوم على فكرة الفصل بعكس النماذج المطروحة، وعلى الرغم من المساوئ الكبيرة التي تترتّب عليه، يبقى الحل الأقل سوءاً، لاستحالة نجاح أي نموذج غير قائم على الفصل بين اليهود والفلسطينيين كحل دائم للصراع.

(هامش)

١. رئيسة برنامج بحوث القانون والأمن القومي في معهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي.

المستوطنون: عنف متزايد لفرض معادلات جديدة على الأرض. (أ ف ب)

٢٠٢١- عام تصاعد عنف المستوطنين!

كتب باسل رزق الله:

شهد العام الماضي ٢٠٢١ تصاعداً في عنف المستوطنين ضد الفلسطينيين، ورغم أن العنف الممارس من قبلهم ليس حدثاً طارئاً في تاريخ الاستعمار الاستيطاني في فلسطين، إلّا أنه في هذا العام والذي قبله، تكثف هذا العنف وجاء على عدة مستويات، وبوتيرة أعلى من كل السنوات السابقة. وإذا كانت العادة المتكررة للمستوطنين هي اقتحام القرى الفلسطينية وأطراف المدن، وإحراق سيارات أو إتلاف محاصيل زراعية، وخط شعارات ضد الفلسطينيين على الجدران، مع محاولات قتل واختطاف، ففي هذا العام وفي الفترة التي سبقت وتلت هبة أيار تكثفت كل هذه الأحداث سويةً، وشارك المستوطنون الجيش الإسرائيلي في عمليات القتل، بشكل متساوٍ تقريبا في يوم ١٤ أيار ٢٠٢١.

سنحاول في هذا التقرير تقديم استعراض للاعتداءات التي نفذت من قبل المستوطنين خلال العام الماضي، ولعملية التشابك بين عنف الدولة والمستوطنين.

ونشهد حالياً تصاعداً في الحديث عن عنف المستوطنين، ويعود ذلك إلى نشر عدة منظمات حقوق إنسان تقارير تدين هذه الانتهاكات عقب متابعةً حثيثةً لها على مستوى الملاحقة والتوثيق والنشر، وانتقل جزء منها إلى الكنيست، الذي شهد عدة نقاشات مرتبطة في هذه القضية، سنقدم عرضاً موجزاً لها، من ناحية بداية هذه النقاشات والمواقف منها. أما النقطة الأساسية فهي أن تصاعد عنف المستوطنين ليس ظاهرةً موسمية أو استثناءً، فقد خبره الفلسطينيون منذ بدايات مشروع الاستعمار الاستيطاني في بلادهم، حتى لو ارتفعت وتيرته في السنوات الأخيرة، ويجد حمايةً أكثر وضوحاً من سياسيين إسرائيليين، وذلك يعود إلى خروج الحيز السياسي الإسرائيلي من التماهي معه إلى الدفاع عنه، رغم أنه لم يكن في يوم من الأيام منفصلاً عن بنية الاستعمار الصهيوني لفلسطين.

تصاعد اعتداءات المستوطنين

بحسب تقرير مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا)، الذي غطى الأشهر العشرة الأولى من العام ٢٠٢١، سجلت ٤١٠ اعتداءات من قبل المستوطنين ضد الفلسطينيين (٣٠٢ ضد الممتلكات و١٠٨ ضد الأفراد)، بازدياد عن العام ٢٠٢٠ الذي سجل فيه ٣٨٥ اعتداء، وعن العام ٢٠١٩ الذي سُجل فيه ٣٣٥ اعتداء.

أما منظمة «يش دين» فقد سجلت خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة ٥٤٠ اعتداء من المستوطنين على أهالي الضفة الغربية، بينما منظمة «بتسيلم» أشارت إلى ارتفاع وتيرة هذه الهجمات، فقد سجلت في العام الماضي ٢٤٧ اعتداء مقابل ١٩٢ في العام الذي سبقه.

[١] أما جيش الاحتلال الذي لا يوثق كافة الانتهاكات، فقد سجل في العام ٢٠٢٠ حوالي ٥٠٧ اعتداءات من المستوطنين، فيما سجل خلال الستة أشهر الأولى من العام ٤١٦ اعتداء بما معدله ٢,٥ حادثة في كل يوم. كما أن «يش دين» سجلت منذ العام ٢٠١٢ حوالي ١٢٥٦ اعتداء عنيفا من المستوطنين، كان من بينها ٦٨٥ اعتداء جسديا و٥٦٠ اعتداء على الممتلكات. [٢] وبحسب أرقام جيش الاحتلال فقد سجل ١٣٥ اعتداء رشق بالحجارة من قبل المستوطنين خلال العام الماضي.

خلال هبة أيار، شهد يوم ١٤ أيار استشهاد ١١ شاباً فلسطينياً في الضفة الغربية، استشهد ٤ شبان على الأقل برصاص المستوطنين الذين شاركوا الجنود بإطلاق النار، ولم يقتصر ذلك على الضفة الغربية فقد استشهد موسى حسونة في مدينة اللد برصاص مستوطن قبلها بأيام، وثمة حالات أخرى استشهد فيها شبان برصاص الجيش الإسرائيلي كان المستوطنون مشاركين في هذه العملية. [٣]

وإن أبرز المواسم التي تتكثف فيها هجمات المستوطنين هو موسم قطف الزيتون، وبحسب أرقام «يش دين» التي تابعت الموسم فقد سجلت ٤٢ اعتداء (قد تكون الأرقام أكثر مما وثقته المنظمة)، ١٣ منها كانت اعتداءات جسدية، و١٧ سرقة محاصيل، و١٢ حرق وتكسير أشجار زيتون، و٤ حالات منع من الدخول إلى الأراضي. [٤] واستهدف خلاله حوالي ٨٠٠٠ شجرة زيتون، فيما كان المستوطنون يتواجدون في المناطق التي تحتاج إلى تصاريح من أجل الوصول إليها وقطف الزيتون، ويوجهون الجنود من أجل التضييق على المزارعين الفلسطينيين. [٥]

تكامل العنف والاستيطان

بحسب أرقام منظمتي «السلام الآن» و«يش دين» فإن حوالي ٦٣٪ من اعتداءات المستوطنين حصلت حول البؤر الاستيطانية. وتنتشر في الضفة الغربية حالياً ١٥٠ بؤرة استيطانية، وهي تقوم في محيط المستوطنات المشرعنة، لذلك تنتشر البؤر في محيطها في رغبة للتوسع، وتساهم اعتداءات المستوطنين هذه في المزيد من الاستيلاء على الأراضي وإبعاد ملاكها من أهالي الضفة الغربية، فتساهم في عملية تسوية الأراضي وتقدم المستوطنين فيها، بحماية الجيش الإسرائيلي، وفي جزء كبير من هذه العملية العنيفة أساساً في نزع ملكية أهالي الضفة الغربية وسلب أراضيهم، يتكامل عنف المستوطنين مع عنف الجيش الذي يساهم في منع الفلسطينيين من الوصول إلى الأراضي ومصادر المياه.

يتجلى ذلك في مثال الأراضي التي كانت مقامة عليها مستوطنة حومش، وتم إخلاؤها في العام ٢٠٠٥، ولاحقاً أقام عدة مستوطنين مدرسة دينية على أراضيها، ورغم أن هذه المدرسة لم تشغل يومياً، إلّا أنَّ المنطقة بقيت شبه خالية ولا يقترب منها الفلسطينيون كثيراً، وذلك يعود للاعتداءات الممارسة من قبل المستوطنين، ففي العام الماضي فقط نفذ مستوطنو المدرسة الدينية في حومش، عملية اختطاف لطفل كان يتنزه في المكان المحيط لموقع المستوطنة المخلاة، وجرى الاعتداء عليه قبل تسليمه للجيش، فيما وثقت «بتسيلم» منذ بداية العام ٢٠٢٠ حوالي ١٠ اعتداءات نفذت من مستوطني المدرسة الدينية في حومش، غير المقيمين فيها بشكلٍ دائم. [٦] وتسبب في ذلك في إتلاف عدة محاصيل في المكان المجاور بسبب عدم القدرة على الوصول إليها.

أما المشهدية التي تظهر التكامل بين الجيش والمستوطنين، فخلال اعتداء جرى قبل أيام على أهالي قرية برقة، حضر ١٥ مستوطنا إلى منزل يقع في بداية القرية، وهاجموه قبل أن يطرقوا باب المنزل ويعرفوا عن أنفسهم بأنهم جنود من الجيش، مما دفع سكان المنزل للاستجابة لهم، بعد مشاهدتهم المستوطن الأول يرتدي ملابس جيش الاحتلال، مما دفعهم لفتح الباب لينفذ المستوطنون اعتداءً على ساكني المنزل. [٧]

ومنهجية اعتداءات المستوطنين وتكاملها مع الدولة، تظهر من خلال أرقام نشرتها «يش دين» حول عملية التقاضي في اعتداءات المستوطنين، وتظهر أن حوالي ٨٠٪ من الشكاوى التي تم تقديمها للنيابة العسكرية الإسرائيلية تم إغلاقها بدون إجراء أي تحقيق فيها، وفقط ٤٪ من الشكاوى التي تم تقديمها وفتح فيها تحقيق تم تقديم لائحة اتهام فيها بين الأعوام ٢٠١٣ و٢٠١٨، و٨٢٪ من الملفات بين الأعوام ٢٠٠٥ و٢٠١٨ تم إغلاقها بسبب «أخطاء تقنية» من قبل الشرطة في العملية القانونية. بعيداً عن النقاشات حول جدوى التقاضي ومحاولة ملاحقة المستوطنين قانونيا، تظهر هذه الأرقام مدى التماهي ومنح الغطاء للعنف الذي يمارسه المستوطنون تحت غطاء من البنى الاستعمارية الأخرى، وتقدم بشكل ما دليلاً على عدم جدوى وفاعلية عملية التقاضي، من ناحية مبدئية وتقنية أيضاً. كما امتنع مسؤولو الجيش والشرطة الإسرائيلية من اتخاذ خطوات جدية ضد المستوطنين خوفاً من تأثير ذلك على مستقبلهم السياسي. [٨]

«ظاهرة هامشية»؟

ظهرت بداية النقاشات حول اعتداءات المستوطنين في الكنيست، بعد تقديم عرض لتقرير «السلام الآن» و«يش دين» الذي أشرنا إليه من قبل نواب ميرتس والقائمة المشتركة. ولكن النقاش الفعلي تصاعد بعد تصريح وزير الأمن الداخلي عومر بار ليف عقب اجتماعه بمساعدة وزير الخارجية الأميركي فيكتوريا نولاند، والإعلان عن نيته مواجهة عنف المستوطنين، وجاء ذلك بعد مباحثات مع وزير الدفاع الإسرائيلي بيني غانتس ومسؤولين في المؤسسة الأمنية نتجت عنها مطالبة بالتشديد في تطبيق القانون وعدم أخذ موقف المتفرج عند اعتداءات المستوطنين، والمطالبة بزيادة عدد قوات الجيش في الضفة الغربية، ويعود ذلك لتصاعد هجمات المستوطنين ضد الجيش الإسرائيلي، ومن أجل محاولة الحد من تصعيد فلسطيني كرد على هذه الاعتداءات، وأيضاً جاء التصريح في سياق اللقاء مع مسؤولين أجانب في محاولة للحد من مهاجمة إسرائيل دولياً عليها.

رد رئيس الحكومة الإسرائيلية نفتالي بينيت على تصريحات بار ليف قائلاً إن عنف المستوطنين «ظاهرة هامشية»، برغم كل المؤشرات التي تدل على زيادتها. أما حدة الهجوم على بار ليف فقد ازدادت عقب عملية حومش التي نفذت في ١٦ كانون الأول الماضي، فقد أصدر حزب الليكود بياناً يعتبر أن الحكومة تحرض على المستوطنين برغم العمليات الفلسطينية. أما عضو الكنيست عن حزب «عوتسما يهوديت» إيتمار بن غفير فاعتبر أن كلمات بار ليف ساهمت في العملية! بحسب توصيفه. في حين أن أعضاء الائتلاف الحكومي الذين لم يتعرضوا مباشرةً إلى تصريح بار ليف، وعلى لسان أييلت شاكيد وجدعون ساعر، أكدوا على أهمية المستوطنين ضمن المشروع الاستعماري، فقد قالت شاكيد إن المستوطنين يشكلون جداراً دفاعياً لإسرائيل وهاجمت العملية الفلسطينية، كذلك أكد ساعر على تضحية المستوطنين من أجل السيطرة على «قلب البلاد». كذلك شارك النائب العربي منصور عباس في إدانة تصريحات بار ليف بقوله: «يحظر التعميم تجاه أي جمهور، لا المستوطنين ولا الحريديم ولا العرب»!

إن اعتداءات المستوطنين ليست ظاهرة فردية أو حالات استثنائية، بل هي تعبير عن بنية مشروع الاستعمار في فلسطين وهي متماهية تماماً معه، وتتوافق معه على أدوار معينة ولو ضمنياً كما سبق أن أشرنا، فيما أن القلق الإسرائيلي الرسمي منها والذي بات يعبر عن نخب ضيقة ومحدودة لا يظهر إلّا عندما تكون هناك حالة نضالية فلسطينية، أو يكون هناك خوف من تصاعدها، فيما تمر في أوقات الهدوء الفلسطينية بدون الالتفات لها، ويترك المستوطنون يمارسون عنفهم المعتاد كوجه آخر للعنف الاستعماري الأوسع.

(هوامش)

1. Hagar Shezaf, “Bennett Says Settler Violence Is ‘Insignificant.’ The Reality on the Ground Tells a Different Story”, Haaretz, Dec. 15, 2021: https://bit.ly/3Fm2Ilt
2. زهافا غالئون، "شبان التلال هم ذراع الحكومة"، مختارات من الصحف العبرية، نشرة 3693، 30-11-2021، في: https://bit.ly/3Elj3fi
3. أنظر/ي على سبيل المثال: "جنود يساندون هجوماً عنيفاً شنّه مستوطنون على قرية عصيرة القبليّة، وأحدهم يقتل حسام عصايرة ابن الـ19 عاماً بالرّصاص الحيّ"، بتسيلم، نشر في: 30-6-2021، استرجع في: 22-12-2021، في: https://bit.ly/32cilUR
4. "تلخيص موسم قطف الزيتون 2021"، يش دين، نُشر في: 13-12-2021، استرجع في: 22-12-2021: في: https://bit.ly/3ejDxdK
5. Gideon Levy, “A Nightmare Season in the West Bank”, Haaretz, Oct. 22, 2021, https://bit.ly/3JeD5vR
6. "مستوطنون اختطفوا فتىً في الـ15 ونكّلوا به حتى أغمي عليه: دهسوه وربطوه إلى شجرة ورشّوا غاز الفلفل على عينيه وركلوه، والذروة: تجريح وكيّ باطن كفّي قدميه وجرّه خلف سيّارة مربوطاً بجنزير"، بتسيلم، نشر في: 7-10-2021، استرجع في: 22-12-2021، في: https://bit.ly/3mttZS1
7. Jack Khoury and Hagar Shezaf, “‘They Beat Me All Over’: Palestinian Family Attacked Hours After Settler’s Death in Shooting Attack” ,haaretz, Dec. 17, 2021, https://bit.ly/3H9dFO3
8. Amos Harel, “Settler Attacks on Palestinian Spike, Reflecting Israel’s Systemic Failure”, Haaretz, Nov. 19, 2021, https://bit.ly/3H7nufs

جدار حصار غزة. (أ.ب)

بعد بناء «جدار غزة» الحديدي: إسرائيل تتحوّل إلى «رائدة» في مجال صناعة الجدران العازلة!

كتب وليد حباس:

في نهاية العام ٢٠٢١، انتهى الجيش الإسرائيلي من بناء جدار بطول ٦٥ كيلومترا حول قطاع غزة. وضخّت إسرائيل مليارات الشواكل في عملية البناء هذه التي استمرت حوالي ثلاث سنوات ونصف السنة. وقد دشنت إسرائيل الجدار في مطلع شهر كانون الأول من العام السابق ٢٠٢١، من خلال احتفال رسمي حضره وزير الدفاع بيني غانتس، ونائبه، ورئيس هيئة الأركان أفيف كوخافي بالإضافة إلى رؤساء المجالس المحلية للبلدات الإسرائيلية المحيطة بغزة. في حفل التدشين، قال غانتس بأن الجدار هو مشروع تكنولوجي من شأنه أن يحرم «حماس» من إحدى القدرات التي كانت تحاول تطويرها وهي الأنفاق. وأضاف أن الجدار يهدف إلى وضع حاجز حديدي وخرساني وأجهزة استشعار بين «حماس» وسكان الجنوب. وختم غانتس خطابه بالقول بأن «هذا الجدار سيساعد هذه المنطقة الجميلة بالاستمرار في النمو والازدهار». [١]

هذه المقالة تتناول مشروع بناء الجدار حول قطاع غزة، وتنظر إلى إسرائيل كدولة رائدة على صعيد العالم في بناء جدران العزل، كفكرة وصناعة باتت رائجة عالميا ومنتشرة في العديد من دول العالم بحيث أن إسرائيل هي بمثابة نموذج يحتذى به.

أولا، ما هو جدار غزة التكنولوجي الإسمنتي؟

بدأت فكرة الجدار في العام ٢٠١٤ في أعقاب المعركة التي أطلق عليها الجيش الإسرائيلي اسم «الجرف الصامد». وحسب تقرير نهاية العام الذي أصدره الجيش الإسرائيلي لتلخيص أعماله خلال ٢٠٢١، [٢] فقد بدأ العمل في الجدار العام ٢٠١٧ واستمر نحو ثلاثة أعوام ونصف العام. ويصل ارتفاع الجدار إلى حوالي ٦ أمتار فوق سطح الأرض ويمتد إلى عشرات الأمتار تحت سطحها. ويهدف الجدار إلى حماية الإسرائيليين من خطر الأنفاق التي وقف الجيش عاجزا عن محاربتها، أو التكهن بمكانها خلال معركة ٢٠١٤. وقد أقام الجيش الإسرائيلي حوالي ٦ مصانع باطون على طول قطاع غزة لتوفير مواد خام لبناء الجدار. بالإضافة إلى ذلك، استخدم الجيش حوالي ١٤٠ ألف طن من الحديد والفولاذ. والجدار هو الجزء الأساس من بنية تحتية تكنولوجية أوسع يطلق عليها الجيش اسم «الجدار الإسمنتي الدلالي» كون البنية تشمل عشرات أبراج المراقبة، ومئات الكاميرات بالإضافة إلى وسائل إنذار مسبق ومجسات حساسة. في الحرب الإسرائيلية الأخيرة على قطاع غزة، والتي اندلعت في أيار ٢٠٢١، ادعى الجيش الإسرائيلي بأن الجدار الذي كان في المراحل الأخيرة من بنائه كان قد حقق نجاحا مطلقا في إفشال الأنفاق التي حفرتها المقاومة الفلسطينية للتسلل إلى العمق الإسرائيلي.

ثانيا، كيف يختلف جدار غزة عن جدار الضفة الغربية؟

يختلف جدار غزة عن جدار الضفة الغربية في العديد من النواحي المتعلقة بمنطق عمل الحدود الفاصلة ونوعية التكنولوجيا المستخدمة. بالنسبة لجدار الضفة الغربية والذي بدأ العمل فيه العام ٢٠٠٢ ويمتد على طول ٧٢٠ كم، فإنه يعمل بناء على أسس إثنية- قومية، أي أنه جدار عازل فيما يخص السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية لكنه يعتبر ممرا مفتوحا وآمنا بالنسبة للمستوطنين. بمعنى أن جدار الضفة يعمل وفق المنطق الإسرائيلي القائل: «هم هناك، بينما الإسرائيليون هنا وهناك». لكن جدار غزة يعمل وفق منطق مغاير وهو أن «الفلسطينيين هنا والإسرائيليين هناك». هذا التمييز له دلالات في الأدبيات المتعلقة بدراسات الحدود والتي تميز ما بين الجدار العازل والجدار الحابس. إن جدار غزة الحابس يهدف بالأساس إلى تحويل غزة إلى سجن كبير وحبس سكانه بداخله دون الحاجة إلى تنظيم عبورهم ومرورهم، وهو بذلك يحول القطاع إلى غيتو كبير. بينما جدار الضفة لا يهدف إلى حبس سكان الضفة الفلسطينيين، وإنما إلى عزلهم وحسب. والعزل يعني تحويلهم إلى سكان غير مرغوبين أو خطرين، لكن يمكن تنظيم عبورهم وتدفقهم إلى داخل إسرائيل وفق نظام تصاريح يميز ما بين الدخول لغايات العمل، أو السياحة أو العلاج، ويصنف أصحاب حق المرور من خلال ملف أمني يساهم في عمليات إدارة السكان وتطويعهم وحثهم على التصرف وفق التوقعات المرغوبة لدى إسرائيل.

من جانب آخر، ثمة مقارنة أخرى يمكن إحداثها ما بين جدار غزة وجدار الضفة الغربية وتتعلق بمنطق عمل الاستعمار الاستيطاني لأن للجدران وظيفة تتعلق بالأرض أيضا وليس فقط بالسكان المنوي عزلهم أو حبسهم. فجدار الضفة الذي أحيانا يطلق عليه الفلسطينيون اسم «جدار الضم» لم يتم بناؤه تماما وفق مسار الخط الأخضر، وإنما كان في بعض الأحيان يتعمق داخل أراضي الضفة الغربية وقد قضم منها فعليا حوالي ١٠٪ وضمها إلى إسرائيل كونها أصبحت على الجانب الإسرائيلي من الجدار. بينما جدار غزة أقيم تماما على الحدود الفاصلة ما بين إسرائيل والقطاع. بالنسبة لدولة استعمار استيطاني كإسرائيل، فإن الأمر يحمل دلالات هامة فيما يتعلق بعلاقة إسرائيل بأراضي الضفة الغربية وأراضي قطاع غزة. فأثناء عملية بناء جدار الضفة ما بين ٢٠٠٢ و٢٠٠٥ (وهي الأعوام التي تم فيها بناء القسم الأكبر من الجدار) تعامل المخططون الإسرائيليون مع جدار الضفة باعتباره جدارا تخوميا (frontier) بمعنى أنه تحول إلى أداة للتوسع الإسرائيلي على الأرض وضم أكبر مساحات ممكنة من الضفة الغربية إلى إسرائيل. لكن حتى بعد الانتهاء من بناء الجدار، ما يزال جدار الضفة يعتبر تخوميا في وظيفته كونه مرسوما بشكل متعرج ومعقد جدا ويدخل على شكل ألسن داخل العديد من المناطق لتطويق تجمعات استيطانية وفصلها عن تجمعات فلسطينية داخل الضفة الغربية. وعليه، هو ليس بالضبط جدارا عازلا ما بين الضفة الغربية وإسرائيل بقدر ما هو جدار عازل ما بين أراضي الفلسطينيين وأراضي الإسرائيليين حتى داخل الضفة الغربية نفسها. في المقابل، فإن جدار غزة لا يعتبر جدارا تخوميا، وانما جدار فاصل (border) ويفصل بشكل واضح ما بين أراضي غزة وأراضي إسرائيل. ففي النهاية، لا ترى إسرائيل في أراضي غزة احتياطيا إضافيا من الأراضي يمكن التوسع عليها لفرض السيادة الإسرائيلية وتوطين مستوطنين جدد كما هو الحال في أراضي الضفة الغربية. ومن هنا، فإن وظيفة ومنطق عمل جدار غزة يختلف تماما عن جدار الضفة.

ثالثا، إسرائيل رائدة عالميا في مجال صناعة الجدران!

في العام ١٩٨٩، سقط جدار برلين الذي كان يفصل ما بين ألمانيا الشرقية وألمانيا الغربية. وقد اعتبرت هذه لحظة فارقة في حياة العالم كونها رمزت إلى انهيار الحدود وتحول العالم إلى قرية صغيرة تتسم الحركة فيها بالانسيابية والتدفق. لكن هذا ليس صحيحا؛ بل إن انهيار جدار برلين شكل بداية عهد جديد تحولت فيها الجدران العازلة إلى موضة عالمية. اليوم هناك العشرات من الجدران الفاصلة في العالم والتي تحاكي في تفاصيلها ومنطق عملها الجدران التي تقيمها إسرائيل. في مدينة ليما في البيرو مثلا، أقام الأغنياء في العام ١٩٨٥ جدارا بطول ٦ أميال لفصل الأحياء الغنية عن الأحياء الفقيرة ويطلق عليه اسم «الجدار المخجل». في نيقوسيا في قبرص أيضا، هناك جدار بطول ١٢٠ كيلومترا ويفصل ما بين السكان المسيحيين الأرثوذكس وما بين السكان المسلمين الأتراك. أما في شمال المغرب، فهناك مدينتان هما مدينة سبتة ومدينة مليلة واللتان ما تزالان تحت السيادة الإسبانية على الرغم من أنهما مقامتان على أراض مغربية في القارة الأفريقية. يحيط بكل مدينة جدار عازل ضخم تمت إقامته في العام ١٩٩٥ للحد من دخول اللاجئين الأفارقة إلى أوروبا، لكنه لا يمنع الأوروبيين من دخول أراضي المغرب بحرية شبه مطلقة. ولعل أشهر الجدران الفاصلة هو الذي يفصل ما بين الولايات المتحدة والمكسيك والذي يصل طوله إلى حوالي ألفي ميل. في العام ٢٠١٩، بدأ رئيس الولايات المتحدة في حينها، دونالد ترامب، مشروعا جديدا لاستكمال بعض النواقص وإضافة حوالي ٥٠٠ ميل جديد من الجدار الفاصل ما بين الدولتين. إضافة إلى ذلك، هناك جدار صخم ما بين هنغاريا وصربيا يمتد على طول ١٠٠ ميل، وجدار فاصل ما بين الهند وباكستان وما بين الهند وبنغلاديش، بالإضافة الى عشرات الجدران الأخرى. [٣]

وتعتبر إسرائيل رائدة على مستوى العالم في تطوير وبناء العوازل والجدران الضخمة. فإسرائيل تعتبر دولة الجدران إذ أنها اقامت جدار الضفة العام ٢٠٠٢، ثم جدارا مع سيناء في العام ٢٠١٢، ثم جدارا مع لبنان في العام ٢٠١٨، وأخيرا جدارا مع غزة تم استكماله في العام ٢٠٢١. لكن صناعة الجدران بالنسبة لإسرائيل لا تتوقف على صب الإسمنت ووضع الحواجز، بل إنها صناعة ضخمة تقوم على علوم إدارة السكان، والضبط والمراقبة، واستخدام التكنولوجيا المتطورة والتقنيات العالية في حماية الحدود ومعرفة كل ما يحصل ما وراء الحدود. ولهذا السبب تعتبر إسرائيل بمثابة «وادي السيلكوم» في صناعة الجدران إذ إن هناك عشرات الشركات الإسرائيلية التي تعمل في مجال البحث والتطوير في كل ما يتعلق بصناعة الجدران والحواجز والعوازل والبوابات الإلكترونية وأنظمة الرقابة المتعلقة بإدارة السكان، وكل هذه الصناعات تدخل في بناء الجدران العازلة. أهم الشركات في إسرائيل هي: شركة أكرشتيان التي لديها مصانع في مستوطنات داخل الضفة وتعمل في مجال إدارة السكان وتطوير نظم رقابة وجدران عازلة، وشركة أفكون القابضة، ومجموعة أشترون القابضة، وشركة الأخوة باردارين الحبيبة على الجيش الإسرائيلي، وشركة كول غيدير وغيرها. [٤] لكن إسرائيل تحولت أيضا إلى مستقطبة لعشرات الشركات العالمية والتي تقيم معامل وورشات تجارب وتصنيع في أنحاء إسرائيل والضفة الغربية باعتبار أن المنطقة أرضية خصبة لتطوير صناعات الجدران العازلة وتسويقها على مستوى العالم. مثلا، قامت دولة المغرب بالاستعانة بالتكنولوجيا والخبرات الإسرائيلية لبناء جدار فاصل ما بين المغرب والصحراء الغربية. [٥] كما أن الهند استدعت إسرائيل لتخطيط الجدار مع باكستان. وتعتبر شركة ميغال الإسرائيلية إحدى أهم الشركات الأمنية الخاصة والتي تطورت من خبراتها في إسرائيل وتعمل على تصدير صناعة الجدران إلى العالم. فهذه الشركة التي ساهمت في بناء جدار إسرائيلي مع سيناء حصلت على عقود لبناء جدران مماثلة في كينيا والصومال. وقد نشرت صحيفة «جروزاليم بوست» تقريرا في العام ٢٠١٦ يعكس مدى حضور القطاع الخاص الإسرائيلي العامل في صناعات الجدران على الصعيد العالمي. [٦] وبعد فوز ترامب في انتخابات العام ٢٠١٦، ارتفعت أسهمها في بورصة الناسداك الأميركية بشكل ملموس لأن ترامب كان أعلن عن نيته الاستفادة من الخبرات الإسرائيلية في تطوير جدار عازل بين الولايات المتحدة وكندا.

(هوامش)

1. يانيف كوبوفيتش، بطول 65 كم حول قطاع غزة: الانتهاء من بناء الجدار حول القطاع، هآرتس، 7 كانون الأول 2021. أنظر الرابط التالي: https://www.haaretz.co.il/news/politics/1.10446352
2. للاطلاع على كل التقرير، أنظر موقع الجيش الإسرائيلي على الرابط التالي: https://bit.ly/3mPmO6W (آخر دخول بتاريخ 2 كانون الثاني 2021).
3. James Pasley, "16 Significant Walls Dividing People, Cities, and Countries across the World," Business Insider, accessed January 1, 2022, https://www.businessinsider.com/photos-walls-cities-borders-creating-9-division-2019.
4. للاطلاع على قائمة كل الشركات الإسرائيلية والعالمية المتورطة في تطوير صناعة الجدران في الضفة الغربية، أنظر الرابط التالي: https://bit.ly/3mJnoTC (آخر دخول بتاريخ 2 كانون الثاني 2021)
5. حول علاقات إسرائيل مع المغرب أنظر الدراسة التالية: https://bit.ly/3FNwgPs (آخر دخول بتاريخ 2 كانون الثاني 2021)
6. Michael Zeff, "Israeli Fence-Tech Company Doing Great after Trump Win," Jerusalem Post, 19 Nov 2016. See: https://bit.ly/32Uop41

كارثــة بيئيّــة جديــدة فــي ســهل الحولــة بســبب محـاولات إخضـاع الطبيعـة مُجـدداً لمعايير الربح الجَشِـع!

موت الطيور في الحولة.

(وكالات)

كتب هشام نفاع:

جـاء قرار وزارة الزراعة الإسـرائيلية، يوم الأحد الأخير من شهر كانون الأول الفائت، باستيراد ملايين من بيض الدجاج من الخـارج، ليؤكد مرة أخرى مدى تأثير الأضرار البيئية على معيشة المواطنين مباشرة، وحجم هشاشة القطاعـات الاقتصادية، حتى تلـك المعروفة بمتانتها والتـي تحظـى بحماية الدولـة، حين تقـف أمام قوى الطبيعة التي تتعرض للعبث والتخريب.

الحكومة الإسرائيلية تردّ مبرّر الاستيراد إلى «توقعات بنقصه بسبب تفشي فيروس إنفلونزا الطيور». لذا «قامت بتفعيل إجراء بيطري طارئ لمنع انتشار الفيروس بشكل أكبـر» بعد رصد موجة أخيرة منه في ٦٠ مزرعة دجاج في شـمال وجنوب البلاد. أما ما لا تقوله البيانات الرسـمية فهو الأسـباب العميقة لهذه الموجة من التفشي. فقد رصدت السـلطات في وقت سـابق من الشـهر الماضي اكتشاف عشرات الإصابات بالفيروس بين الطيور البريّة في سهل الحولة في الشمال.

وفقاً للمعطيات الرسـمية، فإن ٦٥٪ مـن مزارع إنتاج البيض تقع في الشـمال. وتسـوّق المزارع في المنطقة نحـو ٦ ملايين بيضة شـهريا من بين نحـو ٢٠٠ مليون بيضة تستهلك شهريا في إسرائيل. في البداية أعلنت وزارة الزراعـة عن رصد تفشٍّ لفيـروس إنفلونزا الطيور المسـبب لأعراض مرضيـة في مزرعة للدواجن شـمالي البلاد، وتحديـداً في بلدة «مرغليوت» بالقرب من الحدود اللبنانية، وعزلـت الوزارة المزرعة التـي تضم ٢٤٤ ألف دجاجة، وأوقفت تسـويق البيض منها وأجرت اختبارات في المزارع القريبة. قبل ذلك ببضعة أيام أبلغت الوزارة باقتضاب عن إصابة العشـرات من طيور الكركي البرية بإنفلونزا الطيور في سهل الحولة شمال شرقي البلاد.

لم يمض سوى أقلّ من أسبوعين حتى بدأ حجم الكارثة الطبيعية البيئية يتكشّف. بدلا من التقارير عن عشرات الإصابات بيـن الطيور البرية الضخمة، أكدت هيئة البث العامة فـي ٢٨ كانون الأول، أنه منذ بدء التفشـي قبل عشـرة أيام من ذلك الحيـن نفقت الآلاف مـن الطيور، ويتـوجّب التخلص من عشرات الملايين من البيض ونحو ٦٠٠ ألف دجاجة، نظراً للأوضـاع الوبائية الخطيرة، بعد انتقال الفيروس إلى مزارع الدجاج.

«الكارثة الأسوأ على الإطلاق للحياة البرية في تاريخ البلاد»!

دفـع نفوق آلاف طيـور الكركي المهاجرة، السـلطات لإعلان حظر دخـول الزائرين إلى المحميـات الطبيعية. وعلقـت وزيرة حماية البيئة تمـار زاندبرغ، في تغريدة علـى موقع «تويتـر»، بأن هذه هي الكارثة الأسـوأ على الإطـلاق للحياة البرية في تاريـخ البلاد. أحد العلماء في سلطة الطبيعة والحدائق الإسرائيلية، أوري نافيه، أوضح فـي حديث لوكالة «فرانس بـرس»، أن الفيروس يضرب إسـرائيل كل عام، لكن تفشـي المرض هذا العام أكبر بكثير مما كان عليه في السـنوات السابقة، ووصف عدد الطيـور النافقة بأنه «اسـتثنائي». وبيّن أنه ككل عام، وصل نحو مئة ألـف من طائر الكركي البري إلى شـمال البلاد، منذ تشـرين الأول، وتوقف معظمها في سـهل الحولـة، وهو نقطة أساسـية في طريـق هجرتها نحو أفريقيا.

ومن جهته أكد يوسـي ليشـم، عالم الطيور والأستاذ بقسم علم الحيوان بجامعة تل أبيب، في تصريح صحافي، أن المخاطـر المحتملة، والشـبيهة بالحاصـل في حالة تفشـي فيروس كورونا، تكمن في قابلية هذا الفيروس على التحور لسـلالات جديدة. فمـن الممكن أن تحصل طفـرات تؤدي إلى الانتقال للإنسـان وتتحـول بالتالي إلى كارثة صحية واسـعة. بل قالت بعض وسائل الإعلام الإسرائيلية إنه من الممكن أن يكون الأطفال الذين زاروا المحمية قد لمسـوا أحد طيور الكركي المصابة، ومن ثم قد يساهم ذلك في نشر عدوى الإنفلونزا.

لقـد تـم العثور علـى عدة آلاف مـن الطيـور البريّة النافقة فـي حقول القصـب بالحولة. وفقـاً لتقديرات «سلطة الطبيعة والحدائق»، أصيب خُمس طيور الكركي بإنفلونـزا الطيـور، أي مـا يعـادل ٨٠٠٠ طائـر نافق. وستضطر السـلطات إلى إخلاء ٣٠ طنا من جثث الطيور النافقة، وأوضحت «السـلطة» أنه يجـب تجنب مخالطة الطيور البرية وإفرازاتها خلال هـذه الفترة والإبلاغ عن الطيور النافقة إلى خط الطوارئ الخاص بها.

وفقاً للمعطيات التي نشـرتها الصحافـة مؤخراً، فإن سـهل الحولة كان على مدار العشـرين عامـاً الماضية، أكبـر موقع للطيور فـي البلاد وواحداً مـن أكثر المواقع السـياحية شـهرة في البلاد. ما يقرب من نصف مليون زائر يـزوره كل عام، وبالتالي فإن إغلاقه لمدة شـهر أو أكثر يمثل ضربة قاسية للسياحة في المنطقة، خصوصاً أن ٧٥٪ من الزوار يأتون إلى الحولة خلال موسـم مكوث طيور الكركي، أي خلال فصل الشتاء.

الصحافـي الإسـرائيلي المختـص فـي السـياحة الطبيعية، موشـيه غلعاد، كتب قبل أيام في «هآرتس» أن ما يحدث هذه الأيام في وادي الحولة «كارثة رهيبة». فكل يـوم يقترب عدد طيور الكركي النافقة إلى الآلاف. وهو يصف الصورة القاسـية «لطيور بـلا حول ولا قوة»، وهي التـي اجتذب «منظرها النبيل» مئـات آلاف الزوار سنوياً. وإذا كان عدد هذه الطيور في منطقة الحولة يبلغ نحو عُشـر هذه الطيور في العالم، فإن نفوق هذا العدد الهائل يمكن تعريفه على أنه «إبادة». ويؤكّد الصحافي أنه «يجب ألا يتـم تعريف هذا الحدث علـى أنه كارثة طبيعيـة. لقد جلبنا نحن هذه الكارثة على طيور الكركي وعلى أنفسنا بسبب سياسـة نابعة من مزيج يجمع بين حب الطبيعة، وبين الرغبة الجامحة في تنمية السـياحة والجشـع». ويضيف أن الموقع هو منتزه للطيور أنشـأه «الصندوق القومـي اليهودي» في التسـعينيات، بعد أن تقـرر إعادة إغراق أجزاء من بحيـرة الحولة، مؤكداً أن تجفيف بحيرة الحولة في خمسينيات القرن الماضي هو الخطيئة الأصلية في هذه القصة.

يتابع المقال: لقد تحوّل سـهل الحولة بسرعة إلى مركز شـديد الجاذبية. وضعت عربات قادت الزوّار الى مسافات قصيرة من الطيور. وهـذه تركّزت بأعداد هائلة في مراكز مخصصـة لإطعامهـا، حيث يتم يومياً نثر سـبعة أطنان من الفول السـوداني أو الذرة كطعـام لها يومياً، بتمويل مـن المزارعين الذين كانوا يأملـون في منع طيور الكركي من اجتياح حقولهم، ومن جهات أخرى. بالتوازي، تشـير التقديرات إلى أن سـياحة طيـور الكركي في الجليل تدرّ نحـو ١٢٠ مليون شـيكل في السـنة. هنا نشـأت الدائرة المقفلة: بما أن الجهات المسـتفيدة أرادت جذب سـياح الـى المكان فقد توجّب الاهتمام بجـذب أعداد كبيرة من طيـور الكركي. وكي يحدث هذا يجـب إطعام الطيور، لأن هذا يغريها بالبقاء في سهل الحولة وعدم مواصلة مسيرة الهجرة الطبيعية التقليدية والمنهكة جنوباً الى أفريقيا. لكن هذا الاكتظاظ كان بمثابة أرضيّة لكارثة قادمة.

«إدارة الموقع تفكر بالمزيد من السياحة وليس بالطبيعة»

يستذكر الصحافي موشـيه غلعاد أنه في مقال أعدّه عن المنطقـة في مطلع ٢٠١٧، قال له أحد المديرين في الموقع: «من الواضح لنا أيضاً أن بقاء العديد من الطيور المحشـورة في مثل هذه المنطقة الصغيرة يمثل مشكلة». بينما أوضح الدكتور عميت دوليف، عالم البيئة في لواء الشـمال التابع لهيئـة الطبيعة والمتنزهات، في ذلـك الوقت: «إن إطعام الحياة البرية لا يروق لنا. لقد أدّت إضافة الطعام إلى تغيير أنماط هجرة الكركي». كذلك، فإن دان ألون، الذي كان يدير حتى وقـت قريب «مركز الطيور الإسـرائيلي» في «جمعية حمايـة الطبيعـة»، انتقد سـابقاً حقيقة أن بركـة الحولة تفتقـر إلى إدارة بيئيـة وإلى وعي بيئـي، وقال: «يمكنك القول إن إدارة موقع الحولة تفكر في المزيد من السـياحة وليس في الطبيعة. لكن السـر الحقيقي يكمن في الحفاظ على التوازن بينهما». ويعلّق الصحافي بأن هذه هي نتائج الخلل المريعة والمرعبة التي نشهدها هذا الأسبوع.

أما عالم الحيوان البروفسـور يورام يومطوف فقال: «إن ما يحـدث للكركي في وادي الحولة كان متوقعاً. فعندما تكـون كثافة الطيور عالية، تنتقل المُمرِضات (المُمرِض - عامل حيوي مسـبب لمـرض من بكتيريا وفيروسـات وطفيليات) سـريعاً من فرد إلى آخـر. حدث هذا للغزلان فـي مرتفعات الجـولان، والتي عانت مـن مرض الحمى القلاعية في الثمانينيات. هناك أيضاً ارتفعت الكثافة بشكل كبير بسـبب القرارات البشـرية وكانت النتيجة نفوقاً جماعياً لآلاف الغـزلان. تجري حاليا عملية مماثلة في رمات أبيب في شـمال تل أبيـب، حيث يؤدي إطعام القطـط الضالة إلى زيـادة أعداد حيـوان القنفذ الذي يتغذى على نفس الطعام. هذه الحيوانات مصابة بمرض جلدي خطير (الجرَب) وهو يسبب ألما شديدا لمن يعانون منه. تم إحضار المئات من هذه القنافذ إلى مستشـفى الحيوانـات البريـة في حديقـة الحيوانات «سـفاري» في السـنوات الأخيرة. إن ما يوحّد هـذه الحالات هو أن ما يسـمى بالنوايا الحسـنة لدى قليلي المعرفة تسبب أحياناً قدراً كبيراً من الضرر».

ويخلـص الكاتب: لقد جلبت طيور الكركي في سـهل الحولة مرض إنفلونزا الطيور إلى إسرائيل أثناء هجراتها. وأبـرز نتائج هذا الوبـاء نراها في النقص الكاسـح في البيض في الحوانيت في جميـع أنحاء البلاد. لقد دُمرت حظائر دجاج كاملة في بعض البلدات. ولكن قد يكون من المفيد الآن رفع رؤوسنا من صحوننا الخاص، كي ندرك أن التدخل غير الحكيم في السيرورات الطبيعية قد يتسبب مـرة أخرى في كارثة بيئية خطيرة ومحزنة جداً. إن هذه ليسـت كارثة طبيعية بل إنها كارثة إنسانية بالكامل. سـيتم إعادة فتح هـذه المنطقة السـياحية للجمهور في الأسـابيع المقبلة. ليبقى السؤال الكبير الذي يحتاج مديروها إلى طرحه على أنفسـهم هذه الأيام، هو ما إذا كانوا سيستمرون في نفس المسار.

خطايا تكرّرت بشتى الأشكال وسببها عنف التوسّع والأرباح

وفقاً لموسوعة المصطلحات في موقع «مدار» فإن بحيرة الحولة عبارة عـن المجمع المائي لنهـر الأردن الجبلي. وتقع هذه البحيرة بين بحيرة طبريا الواقعة إلى جنوبها، ومنحدرات جبل الشـيخ الواقعة إلى شـمالها، وهضبة الجولان إلى الشـرق منها، وجبال الجليل الشـرقية إلى الغرب منها. هـذه البحيرة تكونت نتيجـة تجمع مياه الجبـال التي جرفت معها أيضا كميات من الطين مكونة بحيرة صغيرة في غاية الجمـال. وما يميز هذه البحيرة أنهـا كونت في أرضيتها جرنا كبيـرا صعّب خروج الماء مـن البحيرة. ومع تراكم كميات مـن الطين والمجروفات وارتفاع مصب البحيرة باتجاه نهر الأردن الجبلي، تكونت المسـتنقعات في شـمالي البحيرة. واكتسـت البحيرة بالأعشـاب الكثيفـة التي شـكلت عامل جـذب لطيور نـادرة وحيوانات بحرية كالجاموس الذي انتشـر فيها، وكذلك لانتشـار مرض الملاريا في المناطـق المجاورة. واسـتوطنت المنطقة عشرات القبائل والعشائر العربية الفلسـطينية معتمدة في رزقها على تربية الجواميس، وقطع القصب وبيعه في السـوق لإنتاج أشـغال قشية وقصبية، وبعضهم اعتمد على صيد الأسـماك أو زراعة الأرز بمسـاحات محدودة، وذلك لوفرة كميات من المياه التي يحتاجها هذا الفرع الزراعي.

نجح الصندوق القومي اليهودي بشـتى الألاعيب في السيطرة مساحات شاسعة من أراضي البحيرة في أعقاب صفقـات عقدها وكلاؤه مع ملاكي هـذه الأراضي، حيث وصلـت إلى أيدي المؤسسـة الصهيونية قرابة ٥٧ ألف دونم مـن مجمل مسـاحة البحيرة والأراضـي المجاورة لها. وشـرعت الوكالة اليهودية بإقامة مستوطنات لها في مناطق الحولة ابتداء من العام ١٩٣٤. وكان الشـاغل الأسـاس لهذه المسـتوطنات هو السـيطرة على مزيد من الأراضـي واسـتصلاحها لزراعة أنـواع مختلفة من المحاصيـل الزراعية. وقررت حكومة إسـرائيل في فترة رئاسة دافيد بن غوريون في مطلع الخمسينيات الشروع بعملية تجفيف مساحات شاسعة من البحيرة للاستفادة من مساحات واسعة من الأراضي الزراعية. انطلق مشروع تجفيـف البحيـرة في العـام ١٩٥١ وانتهى فـي العام ١٩٥٨. وحولت مسـاحة ٧٠ ألف دونـم تم تجفيفها إلى المستوطنات للاستفادة منها في الزراعة. لكن باعتراف كثيرين، عملية تجفيف البحيرة كانت خطأ فادحا، لكون عملية التجفيف خلقت مشاكل عسيرة، منها هبوط في الأراضي التي انتشرت فيها المستنقعات، ما يؤدي إلى فيضانات مائية مستقبلية، ولحقت أضرار بمناطق الفحم الحجـري التي اكتشـفت في المنطقة بعـد تجفيفها، وهـذه المناطق تعرضت إلى احتراق في الصيف، ما أدى إلى انجراف مساحات من التربة، ولم تعد البحيرة تشكل مجمعا للطين المجروف والذي كان يصل إلى بحيرة طبريا ويساهم في عملية التوازن فيها.

اليوم باتت جميع السـلطات والمؤسسـات الرسـمية الإسرائيلية تعترف بالخطأ الفادح الذي تمثّل بتجفيف مجمعات المياه في الحولة، وهو ما كان جزءاً من مشـروع الاسـتيطان العام، والاستيطان المسمى زراعياً على نحو خاص. إن اجتماع نهم التوسّع والاستيطان الأيديولوجي مع جشـع جنايـة الأربـاح ومراكمتها بفوقيّـة لا تعير الطبيعـة وتوازناتها الانتباه الضروري ولا الحذر الواعي، كـرر الخطايا في هذه البقعة الطبيعية المتميزة. التبلّد المدفوع بعقائديّـة منغلقة نحو المكان وتقديس للربح ووضعـه فوق أي قيمة، هو السـبب العميق في الكارثة الراهنة وما سبقها من كوارث في سهل الحولة البديع.

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies
«مدار»: مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص. ب: 1959
هاتف: 2966201 – 2 – 00970
فاكس: 2966205 – 2 - 00970
البريد الإلكتروني لـ «مدار»:
madar@madarcenter.org
موقع «مدار» الإلكتروني:
http://www.madarcenter.org

تابعونا على الفيسبوك
facebook
http://tiny.cc/ywgg4
وقناتنا على اليوتيوب
YouTube
http://tiny.cc/nkdop

المشهد الإسرائيلي يصدر بالتعاون مع
وزارة الخارجية النرويجية
THE REPRESENTATIVE OFFICE OF NORWAY TO THE PALESTINIAN AUTHORITY
محتوى المشهد الاسرائيلي لا يعكس بالضرورة موقف وزارة الخارجية النرويجية